مؤشرات الحاجة إلى تفعيل صندوق الزكاة في محافظة نينوى (مؤشرات مصارف الزكاة ومؤشرات موارد الزكاة)

د. هشام عمر حمودي د . ين سمينة دلال
كلية الحدباء الجامعة العراق جامعة بسكـرة

المستخلص

يعدّ العراق من الدول التي حاولت تطبيق فريضة الزكاة ولكن بصورة طواعية أي يكون لها صندوق يقوم بجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها طواعياً بتخويل من ولي الأمر، لذا أسست صندوق للزكاة في ثمانينيات القرن الماضي ومنها أسست صناديق للمحافظات وعلى وجه الخصوص محافظة نينوى ولقد أصبح الصندوق اليوم بحاجة إلى إعادة نظر فالسنوات التي خلت كان لا يمارس الدور بالشكل المطلوب بل حتى إنه مر في سنوات سبات. في العراق على نحوٍ عام وفي محافظة نينوى على نحوٍ خاص ظهرت مؤشرات الحاجة إلى تفعيل صندوق الزكاة، فالضرورة الشرعية تستلزم التفعيل للحصول على رضا الله عزوجل وتطهير الأموال والضرورة الآنية كذلك تستلزم التفعيل فظهرت مؤشرات عديدة دعت إلى تفعيل صندوق الزكاة وهذه المؤشرات منها يتعلق بمصارف الزكاة ومنها يتعلق بموارد الزكاة، ولكن الحاجة الملحة هي فيما يتعلق بالمصارف، فأحوال العراق بصورة عامة وأحوال محافظة نينوى بصورة خاصة أظهرت وجود مؤشرات تحتاج إلى معالجة من قبل نظام مالي عادل يخفض إن لم نقل يقضي على تلك المؤشرات، وأهم تلك المؤشرات هو الفقر إذ يعد الفقر آفة خطيرة يخشى سوء أثرها في الفرد والمجتمع معاً وإن ظهور الفقر في أي مجتمع يرجع إلى عوامل عديدة منها مالية ومنها اقتصادية ومنها اجتماعية ومنها سياسية أيضاً، وفي محافظة نينوى فإن نسبة الفقر تجاوزت 25% بحسب الدراسات الإحصائية ومعدل البطالة تجاوز كذلك 30% بحسب دراسات وزارة التخطيط ويحتل العراق احد المراكز الأخيرة بتفشي الفساد بحسب تقرير المنظمة العالمية للشفافية الدولية وهناك تفاوت كبير في توزيع الدخول وارتفاع في معدل التضخم وغير ذلك من المؤشرات مما دعا الحاجة إلى تفعيل صندوق الزكاة .

المقدمة

ان دراسة مؤشرات الحاجة الى تفعيل صندوق الزكاة مهمة جدا وخصوصا في حالة تفشي الامراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العديدة وهذه المؤشرات يمكن قياسها لتحديد حجم الامراض التي اصيبت ذلك المجتمع وفي مدينة نينوى هناك مؤشرات ظاهرة تستدعي الوقوف خصوصا عندما يضع رب العزة تبارك وتعالى العلاج لتلك الامراض وان قيام ولي الامر بتفعيل صندوق الزكاة وانواع الصدقات الاخرى هو اعلان البدء بمعالجة تلك الامراض .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن عدم تفعيل صندوق زكاة محافظة نينوى قد يؤدي الى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العديدة المحيطة بذلك المجتمع .

هدف البحث

يهدف البحث في تسليط الضوء على الآتي:

1. ماهية مؤشرات الحاجة من خلال مصارف الزكاة .
2. الفقر وانواع الامراض الاخرى في محافظة نينوى.
3. ماهية مؤشرات الحاجة من خلال موارد الزكاة .

مؤشرات الحاجة إلى تفعيل صندوق الزكاة في محافظة نينوى

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات الزكاة في الأمة الإسلامية إذا ما سارت على نهج السلف الصالح وكيف تلك المؤسسات ان تعالج المؤشرات السلبية التي تظهر في تلك الامة .

فرضية البحث

يبنى البحث على فرضية مفادها (ان مؤسسات الزكاة ومنها صندوق زكاة نينوى قادرة على معالجة الامراض التي تتفشى في المجتمعات وعلى راس تلك الامراض الفقر).

منهج البحث

لتحقيق أهداف وفرضيات البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالأطاريح والرسائل الجامعية والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث والانترنت.

الاطار النظري / المؤشرات

هناك مؤشرات عديدة دعت إلى تفعيل صندوق الزكاة وهذه المؤشرات منها يتعلق بمصارف الزكاة ومنها يتعلق بموارد الزكاة، ويمكن تقسيم تلك المؤشرات الى قسمين وهما :

القسم الاول : مؤشرات مصارف الزكاة

ويقصد بها المؤشرات التي يقضي عليها من خلال الزكاة وعلى راسها الفقر والمسكنة فالحاجة الملحة هي فيما يتعلق بالمصارف، فأحوال العراق بصورة عامة وأحوال مدينة نينوى بصورة خاصة أظهرت وجود مؤشرات تحتاج إلى معالجة من قبل نظام مالي عادل يخفض إن لم نقل يقضي على تلك المؤشرات، وأهم تلك المؤشرات هو الفقر إذ يعد الفقر آفة خطيرة يخشى سوء أثرها في الفرد والمجتمع معاً وإن ظهور الفقر في أي مجتمع يرجع إلى عوامل عديدة منها مالية ومنها اقتصادية ومنها اجتماعية ومنها سياسية أيضاً، وفي العراق فإن نسبة الفقر تجاوزت 23% بحسب الدراسات الإحصائية العراقية وحصة مدينة نينوى منها ما يقارب 23% من نسبة العراق ككل للدراسة نفسها، والوصول إلى نسبة الفقر يكون من خلال المعادلة الآتية: (النجيفي وعبدالمجيد ،2008 ، 51)

نسبة الفقر= (عدد الأفراد تحت خط الفقر ÷ مجموع السكان) × 100

يعني ذلك أنه في العراق وعن طريق النسبة أعلاه يكون ربع السكان تقريباً يعيشون تحت خط الفقر وكذلك الحال في مدينة نينوى فإن ربع السكان يعيشون تحت خط الفقر، وهذا ما يظهر لدينا من خلال بعض المظاهر المنتشرة في بلدنا وهذه المظاهر إذا رايتها حكمت على تلك الدولة أن لديها فقراً ، وقد أورد عدد من الباحثين تلك المظاهر، وهي: (الأمين ومحمد ، 2010 ، 205) و(الفريح ، 2008 ، 315) و(كورتل وحسين ، 2010 ، 108)

أ. انتشار ظاهرة التسول واتساع نطاقها.

ب. ازدياد الانحرافات الاجتماعية وتوسع نطاقها مثل تفشي المخدرات وازدياد حالات السرقة وانتشار الدعارة وحالات الاعتداء على الأموال العامة والخاصة.

ت. زعزعة الأمن وعدم الاستقرار الداخلي وازدياد الجريمة وتنامي العمليات الإرهابية.

ث. تفشي ظاهرة الرشوة.

ج. تفكك البنية الاجتماعية والأسرية وانتشار حالات الطلاق والتشرد وعزوف الشباب عن الزواج لارتفاع نفقاته.

ح. تنامي ظاهرة تشغيل النساء والأطفال.

خ. ازدياد معدل الأمية والانقطاع عن الدراسة لعدم القدرة على تحمل النفقات الدراسية.

د. انشغال الفكر في كيفية توفير الضروريات للأسرة فلا يكون هناك إبداعٌ في التفكير اذ نقل عن الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) أنه قال " لاتستشر من ليس في بيته دقيق " أي لأنه مشغول البال مشتت الفكر فلا يكون في حكمه سديدا

ذ. انتشار الأحياء القصديرية حيث تنتشر المساكن غير الصحية على نطاق واسع.

وهناك مظاهر أخرى منها سوء التغذية والكثافة السكانية في الأحياء الفقيرة وانتشار الأمراض المعدية .... وغيرها ويكفينا في ذلك أن رسول الله عليه الصلاة والسلام تعوذ بالله من شر فتنة الفقر كما في الحديث الذي رواه الإمام البخاري في صحيحهِ ولأن عواقب الفقر خطيرة تعوذ منها.

إن المظاهر أعلاه منتشرة في العراق ككل وبصورة متباينة بين المحافظات ولكل محافظة نصيب منها وهناك مؤثرات عديدة ترفع من نسب الفقر بالعالم بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة والمؤثرات هي بحسب ما يراها الباحث كما يأتي:

المؤثر الأول: البطالة :

بحسب الدارسات التجريبية التي نقلها (النجيفي وعبد المجيد ، 2008 ، 178) تعد البطالة المؤثر الأكبر في تزايد معدلات الفقر بصورة عامة، وبحسب إلاحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية للعام 2008 ذكرت أن هناك ثلاث محافظات حققت أعلى معدلات بطالة على مستوى العراق ومن تلك المحافظات محافظة نينوى حيث لديها نسبة بطالة تجاوزت 22% وهم من شريحة الشباب القادرين والراغبين في العمل ويرى (الزبيدي، 2007، 104) أن تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وازدياد عدد السكان وسوء التخطيط التعليمي وتدني ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب القوى العاملة أدى إلى رفع معدلات البطالة في العراق، وتعرف البطالة بصورة عامة على أنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه، وهي نوعان بحسب (القريشي، 2007، 183) بطالة اختيارية أي الأشخاص الذين لا يريدون أن يعملوا عند الأجر السائد في السوق وبطالة إجبارية وهي التي تتفق مع التعريف أعلاه أي توجد الرغبة والقدرة ولا يوجد العمل وللبطالة آثار سلبية في المجتمع والنظام السياسي في الدولة معا فقد أشار (ربابعة، 2009، 101) الى الآثار المجتمعية بالآتي:

أ. البطالة خطر على العقيدة: إن البطالة تؤدي إلى مشكلة تفاقم الفقر تلك المشكلة التي تجعل الإنسان يشك في خالق السموات والأرض فيخيل له بأن الله عزوجل لم يرزقه وان بينه وبين الرزق باباً مغلقاً فيسيء الظن بالله عزوجل الذي تكفل برزق كل دابة في الأرض منها قوله تعالى (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا) هود- 6.

ب. البطالة خطر على الأخلاق: إن البطالة عبء ثقيل على المجتمع ينجم عنها الانهيار الخلقي فالبطالة تؤدي إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة وتعاطي المخدرات ونحوها.

ت. البطالة تؤثر نفسياً: إذ تؤدي البطالة إلى عدم اطمئنان الفرد إلى المستقبل فإذا شعر الفرد بأنه غير مستمر في وظيفته أو أنه لم يجد بسهولة غيرها إذا ما اضطر إلى تركها فانه لا يشعر بالاطمئنان في حياته بل يسوده القلق والاضطراب.

أما الآثار السلبية في النظام السياسي، فالبطالة لها بعد سياسي وأحيانا هذا البعد يهز الحكومات ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في البلد الذي تتفاقم فيه البطالة وتتمثل في مطالبة العاطلين عن العمل الحكومة بتوفير فرص العمل أو تقديم الإعانات لهم وأحياناً تتسع دائرة المطالبة وتؤدي إلى الاضطرابات السياسية وتدمير البنى التحتية.

ويرى الباحث ذلك جلياً عن طريق الثورات التي عصفت بالدول العربية التي تسمى بثورات الربيع العربي التي من أبرز مسبباتها تفاقم البطالة في تلك الدول.

بل أضاف (القريشي، 2007، 200) آثاراً اقتصادية في تنامي البطالة منها انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج وكذلك انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجمة عن البطالة وهكذا.

وأخيراً يرى (الزبيدي، 2007، 105) أن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشكلات التي تواجه العراق، ففضلاً عن الهدر في عنصر العمل البشري، فإن هناك نتائج خطيرة ولا سيما بين الشباب إذ تعدّ البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف فضلاً عن ارتفاع عدد الذين يقعون تحت خط الفقر.

المؤثر الثاني: الفساد:

الفساد في اللغة هو نقيض الإصلاح ، فالفساد هو الخراب والمفسدة خلاف المصلحة وقد أشار (مهدي، 2011، 40) إلى أن الفساد ذكر في القرآن الكريم في آيات عديدة محكمات منها قوله تعالى (الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) البقرة-27. وكذلك قوله تعالى (وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آَلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) الأعراف-74، وفي الآيات الكريمة تظهر دعوة الناس إلى ممارسة الحياة على أساس القيم والعدل وأن لا يمارسوا حياتهم على أساس الظلم والطغيان والبغي والعدوان والاستغلال والغش أو الخداع وللناس كسب الحلال بسبل مختلفة والإسلام يقضي بان كسب المال يكون بالوسائل المشروعة إذ إن غيرها يصبح باطلاً وقد أكد سبحانه وتعالى سوء عاقبة المفسدين وان من يفسد فيها يكون قد خسر خسراناً عظيماً نظراً لتأثير الفساد بشكل كبير في المجتمع بالكامل. ولا يمكن إعطاء تعريف موحد للفساد فهناك أنواع عديدة للفساد كما أشار بذلك (وهيب، 2010، 45) فالفساد السياسي له تعريف والفساد الإداري له تعريف كذلك والفساد المالي والفساد القضائي والفساد الاجتماعي لهم تعريف أيضاً ولكن ما هو مهم أن للفساد صلة وثيقة بالفقر، والفساد بجميع أشكاله يساعد على زيادة حدة الفقر، ولاسيما عندما يسرق حق الفقراء، ويعيق الجهود المبذولة لانتشال الناس من الفقر وبحسب تقرير المنظمة العالمية للشفافية الدولية بعنوان "مؤشرات الفساد عام 2010" الذي يتكون من 10 درجات فالدولة التي تجمع 10 درجات تخلو من الفساد والدولة التي تحصل على العلامة صفر فإنها ستكون الأكثر فساداً، والعراق قد جمع 1,5 نقطة ويحتل الترتيب (175) من أصل (178) دولة أي قبل الأخير بثلاثة مراكز فقط، مما يعني أي جهود أو معالجات قد توضع من قبل الدولة لمعالجة الفقر يجب أن تسبقها معالجات للفساد بأشكاله العديدة فلا يمكن معالجة الفقر إلا بعد معالجة أسبابه وأحد أهم أسبابه هو الفساد فالمبالغ المخصصة للتخفيف عن الفقر قد تتعرض لانحراف في مسارها فيزداد الفقير فقراً.

المؤثر الثالث: التفاوت في توزيع الدخول:

في ظل تزايد معدلات الفساد في العراق واختلال في السياسات التوزيعية، سواء أكانت ناتجة عن السياسات المالية أم النقدية تظهر لنا مشكلة سوء توزيع الدخل، الذي بالحصيلة يعدّ أحد المؤثرات في زيادة حدة الفقر بل أن أحد أسباب تفشي الفقر هو سوء توزيع الدخل والوصول إلى حقيقة مفادها انه كلما كان التباين بين الدخول كبيراً كلما كان هناك طبقات فقيرة، وقد أشار (عطية وساسي، 2010، 49) إلى أن أهم ما يميز العصر الحديث هو النمو المتزايد للهوة المادية بين الدول من جهة وبين الأفراد من داخل المجتمع الواحد من جهة أخرى ويرجع ذلك إلى عوامل من أهمها عدم العدالة في توزيع الدخول ويقصد

بالتفاوت بحسب (النجفي وعبدالمجيد، 2008، 48) هو إعطاء مستويات رفاهية متباينة بين الأفراد، بعبارة أخرى أن نسبة عالية من الدخول تكون منحصرة بين نسبة محددة من الأفراد والنسبة القليلة المتبقية هي موزعة على بقية أفراد المجتمع ولقياس حجم التفاوت يستخدم منحنى لورنز(وضع منحنى لورنز من قبل العالم الاقتصادي ماكس لورينز عام 1905 وهو تمثيل رسومي لتوزيع الدخول)إذ يوضح العلاقة بين النسبة المئوية المتجمعة من الأفراد والنسبة المئوية المتجمعة من جملة الإنفاق، وكلما كان المنحنى مقعراً إلى الأسفل دل على عدم التجانس في توزيع الدخل وكان التفاوت اكبر، ولقياس المسافة المحدودة بين الخط المائل والتقعر فإنه يستخدم معامل جيني (من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخول، وضع من قبل العالم الايطالي الإحصائي كواردو جيني تعتمد فكرته على منحني لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع)والمعروف أن معامل جيني مؤشر يتراوح بين (0-100) وعندما تساوي قيمة المعامل صفراً فذلك يعني عدم وجود تفاوت في توزيع الدخول، وعندما يبتعد عن الصفر فذلك يعني ابتدأ اتساع الهوة بين السكان في توزيع الدخول، وفي هذا الجانب فقد أشارت الإحصائيات الخاصة بالأمم المتحدة إلى أن نسبة معامل الجيني في العراق تجاوزت 30% في العام 2007.

المؤثر الرابع: التضخم:

يعرف التضخم بحسب (النجفي، 2000، 271) على أنه ذلك الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار، وأن ما يهمنا من التضخم كمؤثر لزيادة حدة الفقر هو ذلك الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية الذي يعني أنه كلما كان الارتفاع مستمراً يعني ذلك دخول عوائل جديدة كانت قريبة من خط الفقر إلى مستوى أقل من خط الفقر، وقد أشار البنك الدولي (صرح بذلك مدير البنك عام 2011) إلى أنه في عام 2010 ارتفعت أسعار المواد الغذائية عالمياً بنسبة 36% عن عام 2009 مما تسبب في دخول المزيد من سكان العالم ضمن شريحة الفقراء، وفي العراق خاصة فإن هذا الأمر يقلق العائلة العراقية ففي سنوات الحصار الظالم ذاقت العائلة طعم التضخم المر فقد أشار (الزبيدي، 2007، 102) إلى أنه في فترة الحصار الطويلة تدهورت الأوضاع المعيشية لغالبية العراقيين، ولا يزال التضخم مصاحبا للعراق فأسعار المواد الغذائية الأساسية هي أعلى ما يكون وعند الرجوع إلى نسبة الفقر فإن التضخم يعني ازدياد تلك النسبة لدخول فئات جديدة تحت خط الفقر، فالعائلة التي يكون لها دخل محدود تواجه فيه الاحتياجات الأساسية فإن أي زيادة في تلك الاحتياجات مع بقاء الدخل نفسه سيؤدي حتما إلى تردي تلك العائلة ودخولها في طبقة أدنى من الطبقة المصنفة فيها، ويظهر لنا مصطلح الهشاشة أو القابلية على التأثير (Vulnerability)، إذ يقصد بهذا المصطلح عدم قدرة الأسرة على الاستمرار في وضعها الحالي إذا ما تعرضت للصدمات أو الأزمات يعني ذلك بمجرد ارتفاع الأسعار فإن تلك الأسر تكون هشة أمام تلك الارتفاعات وتتحول إلى دائرة الفقر، وفي تقرير حديث حول مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاسكوا والعراق عضواً في تلك الدول كان مقدار التضخم لعام 2010 هو 2,5% ثم ليصبح مقدار التضخم عام 2011 نسبة 4% أي هناك زيادة أكثر من 50% بين نسبة العامين في العراق.

المؤثر الخامس: عدم الاستقرار:

قد يكون هذا المؤثر غريباً بعض الشيء فالمؤثرات أعلاه منها اقتصادية ومنها اجتماعية ومنها مالية ولكن هذا المؤثر مختلف بعض الشيء فعندما يكون الإنسان غنيا في مدينته فانه عندما يضطر إلى الخروج منها حفاظاً على روحه قد لا يستطيع نقل أمواله أو قد يكون أصلا ضحى بأمواله حفاظاً على روحه، ومن هنا فإن من الأمور التي عايشها العراقيون في ظل الاحتلال البغيض هو التهجير بشتى أنواعه العرقي والطائفي والعنصري فترى ابن البصرة الذي ولد فيها وترعرع فيها يخرج منها في ليلة

ظلماء هو وأفراد أسرته وكذلك بابن بغداد والنجف والموصل، ... وغيرها، فالمحتل كان عادلاً في توزيع ظلمه على أفراد الشعب جميعهم ، وقد أشار (الزبيدي، 2007، 102) إلى مصطلح فقراء بالإكراه إذ رأى أن الوضع يتفاقم في ظل الاحتلال وخصوصا ما يتعلق بالتهجير ومعظم ضحاياه من الأطفال والنساء ممن يستأصلون اجتماعيا وثقافيا ويخسرون الملكية من أغراض ومنازل وممتلكات أخرى، فضلاً عن خسارة الأعمال والأمن الغذائي وتحولهم إلى لاجئين في أوطانهم فأصبحوا فقراء بالإكراه بعد ما كانوا أعزاء في ديارهم وفي إشارة من خلال تقرير لوزارة التخطيط حول السكان والقوى العاملة ذكر ذلك التقرير أن من الأمور التي مرت على العراق بعد عام 2003 هي ازدياد عدد المهجرين داخل العراق وخارجه حتى أشار ذلك التقرير إلى تقديرات منظمة الهجرة الدولية على أن خمس سكان العراق قد هجروا وهاجروا.

هذه المؤثرات جميعاً (البطالة والفساد، التفاوت والتضخم وعدم الاستقرار) بحسب رأي الباحث زادت من حدة الفقر في مدينتنا خاصة وفي العراق بصورة عامة لذا ظهرت المعالجات من قبل الحكومة منها استمرار لمعالجات قديمة ومنها حديثة ، فالقديمة هي أنه في عام 1991 تم اعتماد نظام توزيع المواد التموينية لتامين الحد الأدنى للعراقيين من الاحتياجات من المواد الاستهلاكية الرئيسة من خلال توزيع الطحين والرز والسكر والزيوت النباتية والبقوليات وحليب الكبار ومغذيات الصغار والشاي فضلاً عن مواد غير غذائية بأسعار مدعومة وهي مستمرة لحد الآن، ويرى (الزبيدي، 2007، 104) أن ما يقارب 60% من الشعب العراقي يعتمد على البطاقة التموينية وإن تدني المستوى المعيشي للمواطنين وارتفاع معدلات البطالة وعدم الاستقرار والأمان جميعها عوامل تدعو الحكومة إلى عدم المساس بنظام البطاقة التموينية حالياً بل وتفرض عليها تحسين نوعيتها لترفع من كفايتها للعوائل الفقيرة.

الآن نظام البطاقة التموينية يعاني كذلك من اختلال في التوزيع مما قد يكون سبباً رئيساً في ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يعني بالحصيلة ازدياد عدد الفقراء في العراق ففي تقرير حول العجز الغذائي في العراق ذكر التقرير أن الأهمية النسبية لقيمة المواد الغذائية الموزعة من خلال نظام البطاقة التموينية عند الأسر ذات الدخول الأقل تزداد وأن مسألة انتشار الحرمان الغذائي مرتبطة بشكل كبير بنظام البطاقة التموينية فعلى سبيل المثال كان مستوى الحرمان الغذائي اقل في شهري تشرين الثاني ونيسان من عام 2007 عندما تسلمت الأسر المواد التموينية، في حين كان مستوى الحرمان الغذائي أعلى في شهر كانون الثاني وتموز وآب عندما وزعت مواد تموينية أقل.

ومن المعالجات الحديثة التي وضعتها الحكومة هي إعطاء دفعات بشكل رواتب ممنوحة من قبل شبكة الحماية الاجتماعية وتعد هذه الشبكة واحدة من المؤسسات الاجتماعية المهمة التي تهدف إلى رفع المستوى المعاشي للطبقة الفقيرة من المواطنين ممن يعيشون دون خط الفقر ولاسيما مع ارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التضخم اذ تقوم بتقديم الرواتب لشرائح معينة في المجتمع من ذوي الاحتياجات الخاصة وهم المعاقين والعاجزين والمسنين والأرامل والمطلقات وتوسعت كذلك لتشمل العاطلين عن العمل.

هذه المعالجة تأثرت كثيرا بالفساد المستشري في جسد البلد فأعطي الراتب للمحتاج وغير المحتاج مما جعل دائرة التوزيع تكون واسعة والأموال التي تتحملها الدولة كبيرة مما دفع الدولة إلى استخدام مبدأ التوثيق من أهلية المحتاج وان كان متأخراً بعض الشيء وتضطر إلى توقيف الرواتب أو تأخيرها فتضرر بذلك المحتاج الحقيقي ويظهر ذلك جلياً من خلال تقرير إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة 2008 إذ أظهر ذلك التقرير أن نسبة المغادرين في تلك الرواتب الممنوحة بين عامي 2004 -2008 هي ما يقارب 40% يعني أن هذه النسبة كانت تدفعها الدولة إلى محتاجين غير حقيقيين وأغفلت عن محتاجين حقيقيين بسبب الفساد من قبل الأجهزة الإدارية وكذلك فساد المواطنة عند البعض عندما أخذ حصة غيره من الفقراء والمحتاجين وهذه المعالجة بحسب (النجفي وعبد المجيد، 2008، 128) لم تلق حظاً وفيراً ولم تثبت فعاليتها في أغلب

الدول النامية، وقد قامت بهذه المعالجة الجزائر عام 1992 وعدّت غير ناجحة بحسب (الطاوس وشايب، 2010، 270) بسبب سوء تحديد الفئات المستحقة وقلة المبلغ الممنوح لتلك الفئات.

ومن المعالجات الحديثة أيضا القروض التي تمنحها الدولة للعاطلين عن العمل التي تكون أكثر صيغها ربوية مما ظهر لدينا شريحة جديدة من الغارمين فتوجهات الدولة في منح العاطلين القروض الائتمانية بفوائد منخفضة ضمن سياسية نقدية وضعتها الدولة وكما هو معلوم من الدين بالضرورة ان الربا تمحق المال فلا تعد معاجة حقيقية .

هذه المعالجات من الرواتب الممنوحة والقروض لم تفرق بين المحتاج الحقيقي والمحتاج غير الحقيقي ولو كان هناك مؤسسة للزكاة وكان التوزيع من خلالها لكانت هناك نظرة مختلفة بعض الشيء، فالمؤسسة تفرق بين البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية فالبطالة الإجبارية هي التي لا اختيار الإنسان فيها وإنما تفرض عليه أو يبتلى بها كما يبتلى بمصائب الدهر فالمؤسسة تفرق فتعطي للبطالة الإجبارية وتمنع البطالة الاختيارية وهي كذلك لا تعطي للمحتاج غير الحقيقي متبعة بذلك المنهج الشرعي لما رواه أبو داؤد عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ، أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلام فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يُقَسِّمُ الصَّدَقَةَ، فَسَأَلَاهُ مِنْهَا، فَرَفَعَ فِينَا الْبَصَرَ وَخَفَضَهُ فَرَآنَا جَلْدَيْنِ ، فَقَالَ: "إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ"، والمؤسسة كذلك إذا منحت قروض فان قروضها ستكون حسنة وبدون فوائد.

هذه المؤشرات أعلاه خاصة بمصارف الزكاة وهي لا تغطي الأنواع الثمانية إنما تغطي الأنواع الملحة التي يجب أن تبدأ المعالجات بها.

القسم الثاني : مؤشرات موارد الزكاة

أما المؤشرات الخاصة بالموارد فهي لا تقل أهمية عن المصارف ، فحاجة المدينة إلى تطهير الأموال يجعل ضرورة تفعيل مؤسسات الزكاة ، ويمكن حصر حاجات الموارد بجوانب عديدة وهي :

1. كل مورد ونوع التحاسب الخاص به وسعر الزكاة على ذلك النوع، فحاجة المزكي أو المكلف ليعلم كيفية التحاسب عن كل نوع فقد يجهل المكلف أن العمل الذي يقوم به خاضع للزكاة وخصوصاً إذا كان من الأعمال المستحدثة التي لم تكن على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ومن ثم فقد يجهل كذلك ويدخل أنواع من الأموال هي لا تخضع للزكاة ويخرج أموال أخرى وهي تخضع للزكاة وكذلك قد يكون جاهلاً بسعر الزكاة المفروض عليه ومقدار النصاب.
2. المزكي لا يعلم الفقير الحقيقي، وهذه من المشاكل التي قد يقع فيها المكلف فقد يعطي الزكاة إلى غير المحتاج وبهذا خرجت الزكاة عن تحقيق أهدافها المنشودة.
3. المزكي لا يعطي للأصناف جميعاً، وهذا من البدهيات فالزكاة عندما يدفعها الأفراد يعطوها فقط للفقراء ويجهلون الأصناف الأخرى التي قد تكون بحاجة لتغطيتها.
4. المزكي يأمن من شر ماله، وهذا يعدّ من أهم الحاجات الخاصة بالموارد فنرى كيف يكون المال عدواً لصاحبه إذا كان غير مطهر بالزكاة، فالرجل يشتري من ماله سيارة ليركبها فتكون له عدواً، والآخر يشتري من ماله منزلاً ليسكن فيه فيكون له عدواً كذلك، حتى الذي يشتري قنينة غاز لداره فقد تكون عدواً له لأنه لم يأمن من شر ماله فعن جابر بن عبدالله (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما): قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أرأيْتَ إِنْ أَدَّى الرَّجلُ زَكاةَ مالِهِ ؟ فقالَ رَسُولُ اللَّه عليه الصلاة والسلام : مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ شَرُّهُ . (صحيح الترغيب والترهيب رقم الحديث 743)

يتضح أن حاجة الموارد لا تقل أهمية عن المصارف فالتحديد أولاً مهم جداً للأموال الخاضعة للزكاة ثم استخراج مقدار الزكاة ثم تحديد الصنف المستحق الذي يحقق بالحصيلة التطهير والنماء للأموال أولاً وأخيراً وهذا لا يتم إلا بوجود حاجة ملحة

لإقامة مؤسسة تجبي وتوزع الزكاة أو تفعيل مؤسسة قائمة أصلاً، وأجمل ما ذكر في ذلك تقرير ديوان الزكاة في السودان عام 2009، إذ بعد استعراض الجباية والتوزيع في نهاية العام ذكر التقرير في آخر صفحة له الآتي: "نحمد الله ونشكره على هذا التوفيق ونشكر وندعو للمزكين بالخير والبركة والنماء ونسال الله سبحانه وتعالى أن يخلف لهم خيرا كثيرا، كما نحث العاملين عليها ببذل الكثير من الجهد حتى يتم التطهير للأموال كافة في البلاد فتعم البركة والخير الوفير للفقراء والمساكين وأصحاب الحاجات".

الخاتمة

كما يتضح من أعلاه أن هناك ضروريات لتفعيل مؤسسة الزكاة (صندوق الزكاة في محافظة نينوى) وهذه الضروريات منها ما يتعلق بالمصارف ومنها ما يتعلق بالموارد.

وإذا كانت الدولة جادةً في معالجة الفقر ومعالجة المؤثرات جميعها التي تزيد من حدة الفقر فالتفعل صناديق الزكاة لديها وتسخر الطاقات جميعها التي يمكن معها تحقيق تخفيض حقيقي في أعداد الفقراء وفي الوقت نفسه تطهر الأموال وتنميها لأصحابها ولا نقول إن مؤسسة الزكاة لديها المعالجات الفورية للمشاكل جميعها ولكن النظام المالي القائم لم يحقق شيئاً فلو تناولنا مدى مساهمة الضرائب في العراق بوصفها مصدر إيرادي وتمويلي للدولة قياسا إلى الإيرادات الأخرى منذ عام الاحتلال فان النسبة لا تتجاوز بأفضل حالاتها 1,5 % إذ إشارات دراسات عديدة اعتمدت على معطيات وزارة المالية على أن مساهمة الضرائب لثلاثة أعوام وهي 2003-2004-2005 بلغت (0.81%) ثم في دراسة أخرى للأعوام 2005-2006-2008 بلغت أكثر من (1%) وبحسب تلك الدراسات فإن الاقتصاد العراقي اعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية حتى تجاوزت نسبة الاعتماد 90%.

والسؤال هو أين دور الضريبة في العراق ؟ إذا علمنا أن الإيرادات الضريبية تعد في مقدمة الوظائف والأهداف التي تسعى السياسة المالية لأي بلد في تحقيقها فهل نسبة 1,5% هي نسبة مثالية وهل هذه النسبة تغطي نفقات هيئات الضرائب في البلد فقط ؟.

إذا كان البديل الموضوع لم يحقق شيئاً فلنطبق الخيار الإلهي الذي سيحقق حتماً الحصيلة ويقضي على المشاكل التي تواجه الحكومات والأفراد معاً ولكن التفعيل يتطلب تضافر الجهود ويتطلب الصبر كذلك، فالتغيير لا يكون في ليلة وضحاها فالدولة لها دور مهم في التفعيل والمجتمع له دور كذلك مهم في التفعيل بل أن صندوق الزكاة يكون ملقى على عاتقه الدور الأكبر في التفعيل.

المصادر باللغة العربية

أولاً. القرآن الكريم

ثانياً. كتب الحديث

1- أبو داؤد، سلمان بن الأشعث السجستاني، 1997، سنن أبي داؤد، تحقيق العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية

2- البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، 2004، صحيح البخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر.

3- المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، 2000، صحيح الترغيب والترهيب، تحقيق العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

ثالثاً: الوثائق والنشرات الرسمية

1. إحصائيات الأمم المتحدة U.N.,World Development Indiicator,2007

2. إصدارات البنك الدولي، 2010 ، worldbank.org/indicator/si.pov.cini

3. تقرير حول مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاسكوا، 2010.

4. جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2009 ،دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، الخرطوم، السودان.

5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبدعم فني من قبل منظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الزراعة والغذاء العالمي، 2007، تقرير العجز الغذائي في العراق.

6. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وتضم نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق عام 2008 و تقرير إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق عام 2008 وتقرير خط الفقر في العراق عام 2009 وخطة التنمية الوطنية الشاملة، 2009 الإستراتيجية الوطنية للتخفيف عن الفقر 2010-2014

7. مؤشرات الفساد، 2010، تقرير المنظمة العالمية للشفافية الدولية ، برلين ، ألمانيا .

رابعا : الاطاريح والبحوث :

1. وهيب، عبد الكاظم فائق، 2010، دور تامين المسؤولية الشخصية لموظفي الدولة في تقليل اثأر الفساد المالي، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

2. مهدي، حسين عبد علي، 2011، جودة التدقيق وانعكاساتها في مكافحة الفساد المالي(بحث تطبيقي لعينة من تقارير ديوان الرقابة المالية، بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد.

3. ربايعة ،عبدالله محمد سعيد،2009 ، توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية- تجربة صندوق الزكاة الأردني أنموذج- مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد الإسلامي م22 ع1 السعودية .

4. الزبيدي، حسن لطيف كاظم، 2007، الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

5. الطاوس حمداوي ،و شايب فاطمة الزهراء، 2010 ، الزكاة مورد مالي لمكافحة ظاهرة الفقر ضمن دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر الجزء الثاني"، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

6. عطية العربي ، وساسي الياس بن ،2010، التحليل الكمي للفقر الإنساني دراسة تحليلية لمستوى الفقر البشري في الجزائر والمنطقة العربية، بحوث مؤسسات الزكاة في الوطن العربي –دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، الجزء الثاني"، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7. الفريح، صالح بن عبد الله بن عبد المحسن، 2008، معالجة مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي مع بعض التطبيقات المعاصرة لها، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 45، السعودية.

8. كورتل فريد وحسين ناجي، 2010، تشخيص ظاهرة الفقر بالجزائر ودور الزكاة في مواجهتها، بحوث مؤسسات الزكاة في الوطن العربي –دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر-، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. القريشي، 2007، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن.
10. باش علي عبدالعظيم باقرعلي، 2008، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق(دراسة تحليلية للمدة 1990-2005) مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد.
11. النجفي، سالم توفيق، 2000، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.
12. النجفي، سالم توفيق، وعبد المجيد، أحمد فتحي، 2008، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
خامسا : مواقع الانترنت :
http://www.investopedia.com/terms/l/Lorenz-Curve.asp#axzz1dmnCg4Kt
(http://www.businessdictionary.com/definition/gini-coefficient.html)
http://www.cosit.gov.iq/pdf/2008/prov_line.pdf
www.zakat-chamber.gov.sd/download/reportzaka2005-2009
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010
http://procentus.wordpress.com/2011/02/10/the-2010-world-corruption-index-by-country